انحسار العمليات العسكرية في المدن المقدسة أنعش السياحة الدينية

بغداد/ حسين الهاشم

مازال الكثير من المواطنين وكذلك المختصين بالشأن الاقتصادي يعولون على ضرورة رفع مستوى الاهتمام بالسياحة الدينية كونها مورداً مادياً جيداً ولا يمكن له أن ينضب بل يتجدد بتقادم الوقت.. مطالبين الحكومة بضرورة العمل على وضع اليات عمل تستقطب وتشجع وفود الزائرين على قصد الاماكن المقدسة في بلدنا.. لاسيما ان ملايين المسلمين من شتى انحاء العالم يرغبون بزيارة المراقد المقدسة في بلدنا..

محمد صادق علوان صاحب فندق سياحي قال: ان السياحة الدينية تعد مورداً اقتصاديا مهما للعراق بعد مصدر الطاقة الاول النفط حيث ان العراق يحوي على ما يقارب من ٥٨ موقعا مقدسا... فالاماكن المقدسة في العراق كثيرة وقد كانت السياحة الدينية في السابق تتم على نطاق محدود الا انه في الوقت الحالي وبعد سقوط النظام السابق اتسع حجم السياحة الدينية من الزوار الذين يفدون الى يقدون عتباتنا المقدسة من مختلف البلدان لزيارتها حيث رافق هذا الدخول خلل في عملية استيعاب هذا هذه الاعداد من الزائرين بل ان الكثير منهم توافدوا لزيارة الاماكن المقدسة لم يجدوا مكاناً يسعهم سوى الجوانب المحيطة بالحرم الشريف سواء في النجف ام كربلاء فالفنادق قليلة ولاتستوعب هذا الكم الهائل من الزائرين.

عدنان كاظم علي صاحب محال تجارية لبيع الحاجات التي تخص الزائرين قال: ان عمل الكثير من المحل التجارية قد تاثر بسبب انقطاع الزائرين عن تادية مراسيم الزيارات التي اعتادوها.. لان الظروف الامنية وحوادث التفجيرات والارهاب والتسليب أدت دوراً مهما في ذلك حيث ان الكثير من المحال التجارية في هذا المنطقة كانت تعتمد على اعداد الزائرين الذين يفدون الى العراق من الدول المجاورة لزيارة الاماكن المقدسة مؤكدا ان عودة الزائرين مرة اخرى سيسهم في ازدياد وانتعاش الموارد المستحصلة من السياحة الدينية وكذلك سيعمل على انعاش كافة الاماكن التجارية في هذه المنطقة سواء اسواق الذهب ام الاقمشة ام بسطيات ام المحال الاخرى كما ان العراق يمكن ان يستوعب الزوار مهما بلغ عددهم فالمهم هو الية تنظيم الزيارة والاشراف والمتابعة.. وانشاء وزارة السياحة والاثار سيعمل بكل تاكيد على تطور الواقع السياحي والديني في العراق وهذا ما نتمناه نحن وكافة العراقيين فالسياحة الدينية المورد الثاني المهم للعراق بعد البترول لذا ينبغي الاهتمام بهذا الجانب وعدم تركه دون تنظيم.

عماد علي عنتر صاحب مطعم سياحي في مدينة النجف الاشرف يقول: ان السياحة الدينية تعد احد اهم دعائم الاقتصاد العراقي وهي بطبيعة الحال مكملة لبقية مرتكزاته الا ان هذا المرفق المهم اهمل ولم يأخذ دوره جيداً في السابق والان وهذا بطبيعة الحال اثر بشكل سلبي في الاقتصاد العراقي لوجود خلل في في جميع مرافقه .. وان عودة الزيارات سيسهم في دعم النشاط التجاري والاقتصادي والعودة الى مرحلة الازدهار بعد التوقف الذي اصاب السياحة الدينية.

سعد عمران نجم صاحب شركة سياحة قال: ان توقف الاعمال العسكرية في الاماكن المقدسة خلق حالة من الهدوء والاستقرار امتد الى بقية الاماكن الاخرى التي توجد فيها اماكن دينية مؤكدين انه في حالة عدم استتباب الاوضاع الامنية في العراق بشكل عام فان قطاع السياحة سيبقى شبه معطل لان استقرار الاوضاع في المدن المقدسة سيشجع الكثيرين على الحضور الى العراق... الامر الذي ينبغي دعمه من قبل الدولة من خلال طمأنة السياح وتوفير الخدمات الاساسية لهم والعمل على حمايتهم في خطوة لاعادة نشاط السياحة الدينية الى سابق عهدها ولابد من اشراك اصحاب شركات السياحة في استقبال الزوار الوافدين لزيارة الاماكن المقدسة لان هناك شركات سياحة باتت على حافة الافلاس بعد الركود الذي اصاب عمل تلك الشركات خصوصا بعد اقتصار عملية الاستقبال للزوار الوافدين لزيارة الاماكن المقدسة على جهات محددة...

يقول الاقتصادي محمد فاضل: تعد السياحة الدينية احد الموارد الاقتصادية المهمة لما تحققه من نقد اجنبي يسهم في تحقيق موارد من العملة الصعبة تساعد في تحقيق استقرار العملة العراقية وزيادة قيمتها وبالتالي تحسين اسعار الصرف وتحقيق الاستقرار في قيمة العملة العراقية اضافة الى تحقيق فوائد من خلال تحقيق فائض في ميزان المدفوعات الذي يساعد في تخفيض هذا العجز الذي يعانيه الاقتصاد العراقي.. وان العراق يمتاز بوجود مواقع حضارية ودينية تساعد في جذب السواح بشرط توفر الخدمات وحالة الاستقرار الامني والسياسي كما ان السياحة الدينية تساعد على بناء بعض المشاريع الخدمية مثل الطرق والخدمات الاخرى وبالتالي فهي تصب في مصلحة البنى التحتية للعراق... وان السياحة الدينية تساعد في تنشيط التجارة وزيادة الطلب الكلي على السلع والخدمات بما يزيد من حجم التنمية الاقتصادية ومعدلات نمو دخل الفرد والدخل القومي في قطاع التجارة والخدمات.

البلداوي: قروض المشاريع الصناعية قليلة وغير مدروسة من الدولة

بغداد/ المدى

وجه رئيس اتحاد المصدرين والمستوردين ثابت البلداوي، أنتقاده للقروض التي قدمتها وزارة الصناعة للمشاريع الصناعية، واصفا تلك القروض بأنها "قليلة وغير مدروسة من قبل الدولة بشكل صحيح".

وقال البلداوي في تصريح صحفي، إن "المبالغ التي قدمتها وزارة الصناعة كقروض ميسرة لم تشكل سوى ١٪ من تكلفة المشاريع حاليا"، مشيرا إلى أن "هذه القروض لم تحقق الهدف المطلوب، وبالشكل الذي يمكن لهذه المشاريع أن تنهض من جديد، لان تلك القروض لم تكن مدروسة بشكل صحيح من قبل الدولة".

ورأى البلداوي أن "المشاريع الصناعية يجب أن تدعم بمبالغ تتراوح قيمتها، بين ١٠٠ مليون دينار للمشاريع الصناعية الصغيرة، و ٥٠٠ مليون دينار للمشاريع المتوسطة،

ومليار و ٥٠٠ مليون إلى ٦ مليارات للمشاريع الصناعية الكبيرة".

وأشار رئيس الاتحاد إلى أن "توقف تصدير السلع العراقية إلى الخارج، يرجع إلى ضعف الإنتاج العراقي بسبب العامل الأمني، وانعدام الخدمات الأساسية في المعامل التي يجب توافرها من قبل الدولة، كالكهرباء والمشتقات النفطية".

وأوضح البلداوي أن "العراق بعد ٢٠٠٣ ونتيجة تحوله من الاقتصاد الموجة إلى اقتصاد السوق الحر، توجه نحو الاستيراد العشوائي للسلع المختلفة، وبماركات غير خاضعة للتقييس والسيطرة النوعية، مما جعل تلك السلع ذات الأسعار المنخفضة جدا، مهيمنة على أسواقنا الداخلية، ولا تستطيع مصانعنا منافستها، لأنها دون الكلفة".

وطالب رئيس الاتحاد الدولة "بتشديد الرقابة على الحدود، ووضع تعريفة كمركية على البضائع الواردة للعراق، إضافة إلى إنشاء مدن صناعية، تتوافر فيها كافة مستلزمات النجاح للمدن الصناعية، وإنشاء صندوق إقراض للمشاريع الصناعية وبفائدة رمزية، وبالشكل الذي يمكن التاجر أو المنتج من أن يأخذ دوره في العملية الاقتصادية في البلاد".

١٤٢ دولارا سعر برميل النفط

المدى/ وكالات

ارتفعت اسعار النفط الى مستوى قياسي قرب حاجز ١٤٢ دولارا للبرميل وسط قلق من امكانية كفاية الامدادات. وفي لندن وصل خام برنت الى ١٤١,٩٨ دولار للبرميل، بينما وصل سعر الخام الامريكي الخفيف في نيويورك الى ١٤١,٧١ دولار للبرميل. وتتعرض منظمة الدول المصدرة للبترول (اوبك) لضغوط لزيادة الانتاج، الا ان الانباء تشير الى انقسام داخل المنظمة بهذا الشأن. ويتوقع بعض المحللين ان تواصل اسعار النفط ارتفاعها. وكانت الاسعار اخذت في الارتفاع امس الاول بعد تصريحات رئيس الدورة الحالية لاوبك، وزير النفط الجزائري شكيب خليل، بان الاسعار قد تصل الى ما بين ١٥٠ و١٧٠ دولار للبرميل. كذلك تصريحات ليبية باحتمال تخفيض الانتاج اذا مرر الكونجرس الامريكي مشروع قانون لمعاقبة دول اوبك.

وتزامنت الزيادة الجديدة مع تراجع التحسن الطفيف في سعر العملة الامريكية، الدولار، والاضطراب الذي تشهده اسواق المال.وغالبا ما يدفع هبوط الاسواق المالية للاسهم والسندات المستثمرين الى اسواق العقود الاجلة للنفط والسلع الاخرى.

القطرية تحصل على ٩٠٠ مليون دولار لشراء طائرات

الدوحة/ وكالات

نقلت مجلة ميدل إيست إيكونوميك دايجست (ميد) عن مصرفيين أن شركة الخطوط الجوية القطرية اتفقت مع بنوك وطنية ودولية على صفقات تمويل قيمتها تسعمائة

مليون دولار لشراء ست طائرات بوينغ.

وأضافت أن البنوك المشاركة هي كاليون والبنك العربي والبنك العربي الأوروبي وبنك أي إن جي وبنك سوميتومو ميتسوي وبنك ستاندرد تشارترد وبي إن بي باريبا وبنك دويتشه.وذكرت المجلة التي مقرها لندن أن الصفقة مقسمة بين ستة قروض مدة كل منها ستة أعوام وقيمة كل واحد ١٥٠ مليون دولار.

وقالت الخطوط الجوية القطرية في/تشرين الثاني إنها قد تقترض أكثر من مليار دولار خلال الأسابيع الأربعة إلى الثمانية التالية لمساعدتها في تمويل طلبية شراء طائرات بقيمة ١٣,٥ مليار دولار.

وقالت الشركة في عرض دبي الجوي العام الماضي إنها طلبت شراء ٥٧ طائرة من بوينغ وتحتفظ بخيار شراء ٣٥ طائرة أخرى.

البحرين تنجو من تراجع السوق وخسائر كبرى بقطر والأردن

المدى/ وكالات

ساد التراجع جميع الأسواق العربية العاملة الاسبوع الماضى، لتودع المؤشرات أسبوع التداول على خسائر، نجت منها السوق البحرينية بتقدم طفيف، في حين عانت بورصة الدوحة من أكبر التراجعات ضمن الخليج، وذلك إثر موجة تصحيح قوية، بين كانت البورصة الأردنية الخاسر الأكبر نسبياً بين جميع الأسواق.ففي الكويت، أكبر أسواق المال العربية العاملة، أقفل مؤشر سوق الأوراق المالية على تراجع قدره ٣٦ نقطة مع نهاية التداولات، ليستقر عند مستوى ١٥٥٦٢ نقطة، في وقت تراجع فيه المؤشر الوزني ١,٦٣ نقطة إلى مستوى ٧٧٦ نقطة.بلغت كمية الأسهم المتداولة نحو ٣٢٧ مليون سهم بقيمة ١٥٤ مليون دينار كويتي موزعة على ٩٠١٦ صفقة نقدية.

في إحصاء نفذه الجهاز المركزي

انخفاض عدد المنشآت الصناعية الكبيرة.. وارتفاع عدد العاملين فيها

بغداد/ قيس عيدان

أظهرت نتائج الإحصاء الصناعي السنوي لسنة ٢٠٠٧ للمنشآت الصناعية الكبيرة في العراق الذي نفذه الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات التابع لوزارة التخطيط والتعاون الإنمائي انخفاضا في عدد هذه المنشآت بنسبة (٢,٨٪) خلال عام ٢٠٠٧ مقارنة بعام ٢٠٠٦ إذ كان عددها (٤٦٦) منشأة إلا انه انخفض إلى (٤٥٣) منشأة عام ٢٠٠٧..

وعزا بيان أصدرة الجهاز المركزي للإحصاء أسباب الانخفاض إلى الوضع الأمني المتردي الذي شهدته البلاد خلال تلك الفترة ما أدى إلى هجرة اغلب أصحاب المنشآت الصناعية التي تعود ملكيتها إلى القطاع الخاص إلى الخارج.. فضلا عن عدم توفر المستلزمات الرئيسية والتقنيات الحديثة المتطورة الخاصة بتلك الصناعات.

وأشار البيان إلى انه في الوقت الذي شهد عددا لمنشآت انخفاضا.. إلا إن نتائج الإحصاء كشفت عن وجود زيادة في عدد المشتغلين فيها بنسبة (٨,٨٪)، فقد بلغ عددهم (١٩٠٨٨٩) مشتغلا عام ٢٠٠٧ بعد إن كان (١٧٥٣٦٩) مشتغلا عام ٢٠٠٦.. ومرد هذه الزيادة يعود إلى استمرار العمل في منشآت القطاع العام التي استوعبت أعدادا غير قليلة من العاملين إضافة إلى إعادة المفصولين السياسيين إلى تلك المنشآت وتوظيف أعداد أخرى من العاملين.

وكشف البيان عن إن قيمة الإنتاج في المنشآت الصناعية الكبيرة ازدادت بنحو ملحوظ لتبلغ (١٨٥٥٣٥٠) مليون دينار عما كانت عليه في سنة ٢٠٠٦ حيث بلغت (١٥١٩٩٢٠) مليون دينار، أي بنسبة زيادة قدرها (٢٢٪) بسبب ارتفاع

سعر المنتج نتيجة التضخم وزيادة تكلفة الإنتاج .

وبينت نتائج المسح المذكور – بحسب البيان –وجود زيادة في قيمة الأجور والمزايا خلال سنة ٢٠٠٧ مقارنة بالعام الذي سبقه.. فقد بلغت هذه القيمة (٧٠٦٤٨٥) مليون دينار فيما كانت عام ٢٠٠٦ (٦٠٤٢٧٥) مليون دينار أي ان نسبة الزيادة فيها بلغت حوالي (١٧٪) بسبب العلاقة الطردية بين أعداد المشتغلين وأجورهم وزيادة معدلات التضخم.. أما قيمة مستلزمات الإنتاج فهي الأخرى شهدت زيادة بنسبة (١٢,٣٪)، فقد بلغت عام ٢٠٠٧ (٨٨٠٨٦٠) مليون دينار بعد أن كانت (٧٨٤٤١٩) مليون دينار عام ٢٠٠٦، وجاءت هذه الزيادة بسبب ارتفاع أسعار المستلزمات المتمثلة بـ(الوقود –المواد الأولية –مواد التعبئة –المستلزمات الخدمية).

وأظهرت نتائج الإحصاء، بعض المؤشرات المهمة.. من بينها ارتفاع إنتاجية المشتغل في الإنتاج لتصل إلى (٩,٧) مليون دينار مقارنة بسنة ٢٠٠٦ التي بلغت هذه الإنتاجية (٨,٧) مليون دينار أي بنسبة زيادة مقدارها (١١,٥٪).. أما إنتاجية المشتغل من القيمة المضافة فقد بلغت (٢١,٤٪).. ووصل متوسط نصيب المشتغل من المستلزمات إلى (٤,٦) مليون دينار مقارنة بـ(٤,٥) مليون دينار عام ٢٠٠٦، أي بنسبة زيادة (٢,٢٪).. وتحسن متوسط اجر العامل في المنشآت الصناعية الكبيرة بنسبة (٨,٨٪)، فبعد إن كان (٣,٤) مليون دينار عام ٢٠٠٦، ارتفع إلى (٣,٧) مليون دينار عام ٢٠٠٧.. وازدادت إنتاجية الدينار من الأجور بنسبة (٤٪)، اذ ارتفعت هذه الإنتاجية من (٢,٥) دينار عام ٢٠٠٦ إلى (٢,٦) دينار عام ٢٠٠٧.. وشهد مؤشر درجة التصنيع انخفاضا بنسبة (٩,٦٪) مقارنة بعام ٢٠٠٦ الذي بلغت نسبته (٥٢٪) لتنخفض إلى (٤٧٪) عام ٢٠٠٧

حريري: دعوة الشركات ورجال الأعمال الالمان للاستثمار فى العراق

بغداد/ المدى

.دعا وزير الصناعة والمعادن السيد فوزي حريرى جميع رجال الاعمال والشركات الالمانية الى الاستثمار في العراق جاء ذلك خلال مشاركتة فى اعمال الملتقى العربي الالماني الذى عقد موخرا فى المانيا واشار حريرى فى كلمته فى المؤتمر الى اهمية تفعيل العلاقة بين البلدين بعد التغير الذى حصل فى العراق من خلال تشريع قانون الاستثمار فضلا عن اهمية تطوير تلك العلاقات هذا والتقى حريرى على هامش اعمال الملتقى وكيل وزير الخارجية الالماني ويناقش معه التطورات السياسية والامنية والاقتصادية كما يرعى ورشة عمل في الملتقى لمناقشة فرص الاستثمار في العراق.

اسعار صرف العملات الاجنبية مقابل الدينار العراقي

العملة	رمز العملة	سعر البيع بالدينار العراقي IQD	سعر الشراء بالدينار العراقي IQD
الدولار الأمريكي	USD	1197.000	1195.000
اليورو الأوربي	EUR	1862.771	1861.840
الباون الإسترليني	GBP	2351.626	2350.450
الدولار الكندي	CAD	1176.991	1176.403
الفرنك السويسري	CHF	1158.985	1158.406
الكرون السويدي	SEK	198.943	198.843
الكرون النرويجي	NOK	233.056	232.940
الكرون الدانماركي	DKK	249.770	249.646
الين الياباني	JPY	11.211	11.205